

تركيا ترحل الآلاف من الإرهابيين دفعة واحدة: هل انتهت خدماتهم

● أنقرة - تسعى الحكومة التركية إلى ترويض صورة جديدة للعالم حول الجهود التي تقوم بها للقبض على إرهابيين وترحيلهم إلى بلادهم بعد أن اتهمت لسنوات طويلة باستغلال التنظيمات الجهادية في أجدانها خاصة في سوريا. وأعلنت وزارة الداخلية التركية الأحد ترحيل 2764 إرهابياً أجنبياً يحملون جنسيات 67 دولة، منذ عام 2019. وأشارت الداخلية في بيان، إلى مواصلة السلطات التركية ترحيل الأجانب الساعين للاتحاق بالتنظيمات الإرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني الذي تصفه أنقرة إرهابياً. وأوضح البيان أن السلطات التركية رحلت خلال 2019، 1595 إرهابياً أجنبياً، و1019 في عام 2020. وأضاف البيان أنه تم ترحيل 150 آخرين خلال أول شهرين ونصف الشهر من العام الجاري 2021. ولفت البيان إلى أن عددا كبيرا من الإرهابيين الأجانب المرشحين، يحملون جنسيات بلدان في الاتحاد الأوروبي، أبرزها فرنسا (66 إرهابياً) وألمانيا (57 إرهابياً) وهولندا (22 إرهابياً) والسويد (14 إرهابياً). ورفضت التغيرات الجيوسياسية وانهازم المجموعات الجهادية في سوريا والعراق على تركيا تغيير السياسات التي تتعلق بتواجد الخلايا المنطرفة داخل حدودها والتي عملت تحت عين مخابراتها على نقل الإرهابيين إلى الأراضي السورية وهو ما ساهم في تاجيح الحرب الأهلية في سوريا. واتهمت الحكومة التركية باستغلال الجماعات الجهادية لمواجهة وحدات الشعب الكردية لكن هذه الورقة أصبحت مهترجة في ظل تصاعد التنديد الدولي بالعلاقة المريبة بين المخابرات التركية وجماعات منطرفة. ومثل المقاتلون الأجانب الموقوفون في تركيا ورقة ضغط ضد الدول الأوروبية التي ترفض عودتهم بل إنها قامت بسحب الجنسية عن بعضهم وهو ما خلق أزمة قانونية داخل الاتحاد الأوروبي كما أنهم أصبحوا يمثلون عبئا على الحكومة التركية نفسها. لكن تركيا رغم كل تلك التغييرات لا تزال تقيم علاقات مع مجموعات من المنطرفين في الشمال السوري أو في ليبيا وهو ما يشير إلى حجم التناقض في مسألة التعامل مع الجهاديين خاصة إذا تعلق الأمر بالمصالح التركية. وكانت قوى دولية وإقليمية عديدة طالبت الحكومة التركية بإيضاح العلاقة المريبة مع الجماعات الجهادية على وقع تقارير تشير إلى دور المخابرات التركية في تجنيد الكثير منهم خلال السنوات الماضية. وتمكنت المخابرات الروسية من كشف العلاقة المريبة التي جمعت تركيا بداعتش بعد أن كشفت الأقمار الصناعية العسكرية في 2015 تهريب النفط السوري إلى الأراضي التركية من قبل التنظيم المنطرف وبإشراف المخابرات التركية. لكن مع حالة التقارب بين موسكو وأنقرة التي طبعت العلاقات لاحقاً، اختفت الروايات والتهامات الروسية لتركيا بدعم وتمويل الإرهاب. ومؤخراً أعادت قضية الجهادية البريطانية شمسمة بيجوم التي غادرت لندن عام 2015 وكانت حينها في الـ15 من عمرها ونهبت إلى سوريا عبر تركيا مع صديقتين في المدرسة حيث تزوجت من أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، تسليط الضوء على الدور التركي في

تسهيل عبور الجهاديين الأجانب إلى الساحة السورية والتحاقهم بجماعات إرهابية من ضمنها داعش وجبهة النصرة. وبيجوم لم تكن استثناء في جحافل الجهاديين الذين تدفقوا على تركيا مركز العبور الرئيسي للإرهاب العابر للحدود ونقطة الترانزيت في رحلة "الجهاد" المسلح و"جهاد النكاح" الذي انتشر في السنوات القليلة الماضية وهي السنوات التي طبعت وحشية غير مسبوقة في سوريا والعراق خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مساحات واسعة من البلدين الجارين. ولم يلفت المجتمع الدولي بما فيه الكفاية لهذه النقطة المصليّة في تغول داعش وتعاضم قوته بينما كان يستقبل من تركيا المئات من المتعاطفين قادمين إليه من مختلف مناطق العالم: من أوروبا والدول العربية ومن آسيا ومن الجمهوريات السوفييتية السابقة.

2764

إرهابياً أجنبياً يحملون جنسيات 67 دولة، تم ترحيلهم منذ عام 2019

وكانت أول محطة لرحال هؤلاء الطائرات التركية ومع أن العبور إلى سوريا والعراق يفترض أن يخضع لتدقيق أكبر باعتبارهما أهم بؤر التوتر في المنطقة، كان هؤلاء يعبرون الحدود بسلاسة وبلا أي رقابة حين كان العالم منشغلاً بقطار بإسقاط النظام السوري أياً كان من يجاربه. واستمرت تركيا التي كشفت تقارير محلية ودولية تورط استخباراتها في دعم وتسليح تنظيمات مصنفة إرهابية، الإنشغال الدولي بـ"فضاعات" يرتكبها النظام السوري بحق شعبه، لتسريع حركة هجرة الإرهاب والتطرف. وتواجه حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاتهامات بدعم وتمويل الإرهاب وتسهيل عبور المنطرفين إلى سوريا والعراق، بالنفي القاطع وتجاهل بأن تركيا ذاتها عرضة للإرهاب، بينما تقول مراكز بحثية تهتم بشؤون الجماعات المنطرفة، إن الاعتداءات التي تعرضت لها تركيا لم تكن سوى نتيجة حتمية لتحالفات سابقة مع تلك الجماعات، معتبرة أن السحر انقلب على الساحر وأن النظام التركي يدفع الآن فاتورة صلاته بتنظيمات منطرفة.

وقضية عودة الجهاديين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية واحدة من القضايا التي باتت تثير جدلاً وشداً وجذباً بين الحكومات الغربية والمنظمات الحقوقية، فيما تعاضت تلك الحكومات عن الدور التركي المفترض في تسهيل عبور أبنائها من الجهاديين إلى الساحتين السورية والعراقية. وكان يفترض أن تتحرك تلك الحكومات دبلوماسياً لكشف الصلات المحتملة بين النظام التركي والجماعات المنطرفة في سوريا تحديداً، حيث تلقى تركيا بنقلها العسكري في دعم فصائل سورية معظمها متشددة. ويعتقد أن الدول الغربية وتحديداً الأوروبية، تغاضت عن الممارسات التركية بسبب المصالح التي تربطها بتركيا وعلى ضوء علاقات شراكة كانت قوية قبل أن تتضرر بفعل سلوك تركيا العدواني في سوريا وليبيا وناغورني قره باخ وفي شرق المتوسط.

وتتبع ذلك تحريك تلك الحكومات دبلوماسياً لكشف الصلات المحتملة بين النظام التركي والجماعات المنطرفة في سوريا تحديداً، حيث تلقى تركيا بنقلها العسكري في دعم فصائل سورية معظمها متشددة. ويعتقد أن الدول الغربية وتحديداً الأوروبية، تغاضت عن الممارسات التركية بسبب المصالح التي تربطها بتركيا وعلى ضوء علاقات شراكة كانت قوية قبل أن تتضرر بفعل سلوك تركيا العدواني في سوريا وليبيا وناغورني قره باخ وفي شرق المتوسط.



مليشيات سورية بعقيدة تركية

ضغوط في ألمانيا لحظر أذرع أردوغان المتطرفة أسوة بفرنسا

مكتب مكافحة الجريمة: منتقدو الحكومة التركية يتعرضون للتهديد



نواب تركيا لا تزال تعوي في ألمانيا

ملحة، لكنها لن تحل مشكلة التطرف البيميني التركي في ألمانيا ككل، لأن النواب الرماوية "لن تخفي في الهواء". ويضيف كويبور أن "النواب في ثياب حملان.. غالباً ما ينأي (هذا التنظيم) بنفسه علناً عن العنف، هدفه هو التأخير على السياسة الألمانية في قضايا مثل الإبادة الجماعية للأرمن أو في التعامل مع حزب العمال الكردستاني الكردي وبالتالي تعزيز القومية التركية، في الوقت نفسه يحاول الوصول إلى المجتمع الألماني التركي وتشكيله. ويتم التعامل مع الشباب على وجه الخصوص من خلال المساجد والجمعيات الثقافية ونوادي الملاكمة أو مراكز الأسرة، وبالتالي يتم تجنيدهم من أجل النواب الرماوية".



كريستوف بلس
لقد طال انتظار حظر النواب الرماوية في ألمانيا

ولا يستبعد مراقبون إمكانية قيام النواب الرماوية بتأسيس منظمة مجتمع مدني بدلية باسم مختلف وتعمل تحت ستارها، بحيث يتم تنظيم الأنشطة والفعاليات من خلالها، وإن كان بصورة أقل حدة حتى لا تلفت النظر إليها فيما بعد وذلك في خطوة استباقية لحظرها الذي بات وشيكاً مع تفاقم الضغوط على الحكومة الفيدرالية.

ورغم راحة هذا السيناريو إلا أنه سيؤدي إلى تخلي النواب الرماوية عن العلامة التجارية المرتبطة بانشطتها تجاه المعارضين الأتراك في ألمانيا، لكنه سيقي في النهاية على وجودها إذا استطاعت العمل تحت أعين المؤسسات الأمنية الألمانية.

وانطلاقاً مما تقدم يطالب بعض قيادي حزب اليسار الديمقراطي الألماني الحكومة بإغلاق وتجريم الانتماء إلى منظمة ADUTDF الألمانية، التي بحسب رأيهم رغم اتخاذه تسميات تتعلق بالديمقراطية إلا أنها فعلياً تقوم بنفس الأدوار التخريبية المناهضة للمعارضين لتركيا في ألمانيا. ويرجع هؤلاء أن تكون هناك حالة غضب على قرار الحظر المحتمل من ألمانيا، ليس على مستوى النظام السياسي التركي فحسب بل أيضاً على مستوى أنصار النظام التركي في الداخل الألماني، فبحسب المشرعين الألمان يوجد حوالي 11 ألف تركي ينتمون إلى منظمات اليمين المنطرف في ألمانيا، وهو ما ينبغي أن تتحسب له الأجهزة الأمنية داخل ألمانيا عبر تكثيف الرقابة على أنشطة هؤلاء وتحركاتهم خلال الفترة المقبلة.

ويدعو خبراء إلى تعزيز التعليم السياسي وتوسيع نطاقه بشكل كبير لتصبح قضايا مثل الإبادة الجماعية للأرمن أو المشكلة الكردية جزءاً إلزامياً ودائماً من المناهج الدراسية في دروس السياسة والتاريخ، حيث يتعين على الدولة الألمانية مواجهة غسل الدماغ القومي في بعض العائلات التركية أو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي من تركيا.

قرار فرنسا ضد النواب الرماوية، وتسير على نهجه". وطالبت داغديلين خاصة بحل الاتحاد التركي "ADUTDF"، وهو أكبر ممثل للأفكار الكالنازية التي تؤمن بتفوق العرق الألماني أو مع العنصريين في جنوب أفريقيا الذين يؤمنون بتفوق العرق الأبيض. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، إذ وصف الكسندر غولاند زعيم المجموعة البرلمانية لحزب البديل من أجل ألمانيا (شعبوي) تنظيم النواب الرماوية بأنه "قوات أذرعاً منطرفة"، مضيفاً "فرنسا نموذج يحتذى به هنا في الكفاح من أجل الديمقراطية والحرية".

وكان الجيش الألماني قد أعلن عن تحقيقات بشأن أربع وقائع تطرف داخل صفوف الجيش لها علاقة بالنواب الرماوية، المعروفة كذلك باسم "الشباب المثالي". وقالت الحكومة إن إحدى هذه الحالات تثبتت بادلة موقفة "عدم الولاء للدستور في الحد الأدنى".

ويحاول المنطرفون البيمينيون الأتراك بشكل متزايد التأثير على تشكيل الرأي العام والسياسي في ألمانيا، حيث يسعى أنصار اليمين التركي المنطرف إلى "التأثير على الخطاب السياسي داخل مجتمع الأغلبية الألماني من خلال الاقتراب من صناع القرار السياسي والأحزاب".

وتعمل الوكالات الحكومية التركية على استخدام شبكة كثيفة بشكل متزايد من المنظمات الدينية والاجتماعية التي تسيطر عليها الدولة من خلال التجسس والترهيب والتأثير لجعل ألمانيا مكاناً للسياحة الداخلية التركية، أو حتى لممارسة التأثير على السياسة الداخلية في ألمانيا. ومنذ سنوات يحذر مكتب حماية الدستور من تنظيم النواب الرماوية، فيما لا تزال الحكومة الفيدرالية مترددة في كيفية التعامل معه.

وتواجه الحكومة الألمانية ضغوطاً وانتقادات على أنها "لم تتخذ قرار حظر النواب الرماوية حتى الآن بسبب وجود عبثات قانونية كثيرة أمام هذه الخطوة"، لكنها تفر في الآن ذاته بأن "المخاوف من الحركة مازالت قائمة".

ويأتي هذا فيما زادت حكومة حزب العدالة والتنمية والتمنية والمخابرات التركية من أنشطتهما في ألمانيا منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، حيث نصب تركيز المخابرات التركية بشكل أساسي على المنظمات التي صنفها تركيا منطرفة أو إرهابية، مثل حزب العمال الكردستاني وحركة فتح الله غولن.

تحذير من المناورة

لطالما حذر الخبراء من أن ألمانيا لم تنتج بعد في القضاء على تهديدات النواب الرماوية، وأن الحكومة الفيدرالية تغض الطرف عما يسمى التطرف القانوني، وهو خطر لا يتمثل في الهجمات والقتل بل في تحريض المجتمعات الأوروبية من خلال اختراق مؤسساتها بطرق قانونية وخلق شرح في البنية الأوروبية متعددة الأعراق، بالإضافة إلى خلق مجتمعات موازية. ويقول الباحث في شؤون الهجرة بوراك كويبور من جامعة دويسبورغ إيسن إن حظر النواب الرماوية في ألمانيا ضرورة

وعلى التقليل من شأن قوميات أخرى كالأكراد والأرمن واليونانيين، ما يشكف طابعها الفاشي الذي تشترك فيه مع أفكار كالنازية التي تؤمن بتفوق العرق الألماني أو مع العنصريين في جنوب أفريقيا الذين يؤمنون بتفوق العرق الأبيض. ووفق دراسة للمركز الاتحادي للتدريب السياسي في ألمانيا يوجد تنظيم النواب الرماوية في الأراضي الألمانية منذ عقود، ويمكك العشرات من التنظيمات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعله أكبر منظمة منطرفة.

ويبلغ عدد أعضائه في ألمانيا 18 ألف عضو، أي 3 أضعاف حزب "أن بي دي" أخطر حزب نازي في البلاد. ويشتمل عناصر المنظمة حملات دعائية ضد المعارضين الأتراك المقيمين في ألمانيا من اليساريين والأكراد والأرمن.

تقشير رغم المخاطر

تواجه الحكومة الألمانية ضغوطاً كبيرة من أجل التعجيل بحظر تنظيم النواب الرماوية واتهامات بالتحريض في محاصرة أنشطته المنطرفة التي باتت تهدد السلم الاجتماعي.

ورغم مصادقة البرلمان الألماني (البوندستاغ) في 18 نوفمبر 2020 بالأغلبية على طلب مشترك مُقدم للحكومة من أحزاب الائتلاف الحاكم والحزب الديمقراطي الحر وحزب الخضر، بدراسة إمكانية حظر هذه المنظمة داخل ألمانيا، إلا أن الحكومة الألمانية لم تتدار بعد ترددها ما ساهم في تكوين رأي عام قوي لرفض هذه الخطوة والتخلص من أكبر تنظيم تركي منطرف في البلاد.

ووفق تقارير صحافية ألمانية بتزايد الضغط على الحكومة الألمانية لحظر النواب الرماوية بشكل كامل، على غرار الخطوة الفرنسية المماثلة.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حلت تنظيم النواب الرماوية مؤخراً بتهمة إشارة التمييز والكراهية والاضلوع في أعمال عنف. لكن الخارجية التركية نددت بالخطوة وطالبت بضرورة "حماية حرية التعبير والتجمع للأتراك في فرنسا".

وقال كريستوف دي فريس البرلماني البارز عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي الحاكم "يجب أن نأخذ رد الفعل الصحيح الذي قامت به فرنسا كفرنسة لاتخاذ إجراءات مماثلة لحظر النواب الرماوية، أكبر حركة يمينية منطرفة في ألمانيا".

وأضاف دي فريس "تحريض النواب الرماوية ضد الأكراد والأرمن يمثل تهديداً كبيراً لنظامنا الأساسي الحر والديمقراطي"، فيما قال كريستوف بلس قائد الحزب الديمقراطي المسيحي في ولاية هامبورغ (وسط) في تصريحات صحافية "لقد طال انتظار حظر النواب الرماوية في ألمانيا".

وصنفت هيئة حماية الدستور الألمانية (الاستخبارات الداخلية) في تقريرها الصادر عام 2019 النواب الرماوية تنظيمات "يشتمل الأفكار اليمينية المتطرفة". وقالت النائبة البارزة عن حزب اليسار في البرلمان الألماني سيبيلم داغديلين إنه "يتعين على الحكومة الفيدرالية أن تدعم

يتشكل في الوقت الحالي رأي عام قوي عابر للأحزاب السياسية من أجل حظر تنظيم النواب الرماوية التركي المتطرف في ألمانيا، ما يضع ضغطاً كبيراً على حكومة المستشار أنجيلا ميركل التي تواجه انتقادات بالتساهل في التعامل مع هذا التنظيم خاصة بعد خطوة قوية في فرنسا التي حظرت أنشطة التنظيم على أراضيها ضمن خطة شاملة لمكافحة التطرف.

● برلين - أحييت تحذيرات مكتب مكافحة الجريمة في ألمانيا من خطر تنظيم النواب الرماوية التركي المتطرف دعوات أحزاب سياسية ألمانية إلى ضرورة حل هذا التنظيم وحظر أنشطته أسوة بخطوة فرنسية مماثلة، فيما تواجه الحكومة الألمانية انتقادات حادة بسبب تقصيرها في مواجهته رغم المخاطر التي ترصدها أجهزة الاستخبارات دورياً.

ورصد المكتب الاتحادي لمكافحة الجريمة في ألمانيا 24 تهديداً لمنتقدين للحكومة التركية مقيمين في ألمانيا من طرف تنظيم النواب الرماوية يد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الطولي في أوروبا كما يصفه سياسيون ألمان.

وأوضحت وزارة الداخلية الألمانية أن المتضررين من هذه التهديدات من أصول تركية بالدرجة الأولى وساسة من حزب اليسار ومدونون على الإنترنت وصحافيون ومؤلفو كتب وعلماء ونواب وأنصار حزب الشعوب الديمقراطي وأحد رؤساء الجالية الكردية في ألمانيا، وتكررت أن بعضهم تلقى تهديدات متكررة.

وقالت الوزارة إن هذه التهديدات تصل "بشكل أساسي إلى المخالفين في الفكر عبر جميع وسائل التواصل المعروفة إما بشكل شخصي مباشرة، على سبيل المثال عبر رسائل أو مكالمات هاتفية أو رسائل إلكترونية، أو في شكل منشورات على الإنترنت ووسائل الإعلام المشابهة". ونوهت الوزارة إلى أن "الجزء

الغالب" من التهديدات ظهر في وسائل إعلام اجتماعي حيث لا يمكن التوصل إلى منتهبه به في الغالب، واتضح في الحالات التي تم كشف ملامساتها أن أغلب مرسل التهديدات المحتملين هم رجال يقيمون في ألمانيا من أصول تركية، واستندت السلطات من المحتويات المستخدمة أن من بين المشتبه بهم متطرفين يمينيين أتراك.

وحذرت أولاً ببلبكه المتحدة باسم حزب اليسار المشهورون السياسة الداخلية من الاستخفاف بالتهديدات لأنه من ناحية هناك الكثير من أنصار حركة النواب الرماوية التركية القومية المنطرفة الذين يعيشون في ألمانيا "ومن ناحية أخرى لأن الكثير ممن تلقوا التهديدات لديهم آراء في تركيا وتعرض سلامة هؤلاء للخطر عبر نظام حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأنصاره".

عدد أعضاء تنظيم النواب الرماوية في ألمانيا يبلغ 18 ألف عضو، أي ثلاثة أضعاف حزب (أن بي دي) أخطر حزب نازي في البلاد

والنواب الرماوية منظمة قومية في تركيا تؤمن بتفوق العرق التركي على بقية الأعراق، وهي مجموعة تتميز بتعصبها القومي وتشكلت في فترة الستينات من القرن العشرين ضمن الحركة القومية التركية حليفة أردوغان في الحكم الآن. وتورطت المجموعة في العديد من الجرائم من بينها قتل 100 علوي في السبعينات إضافة إلى تورطها في ارتكاب مجزرة تقسيم سنة 1977 التي راح ضحيتها أكثر من 100 شخص وكان لها دور في محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني. وارتكبت المجموعة القومية المتعصبه جرائم ضد الأكراد إثر مشاركتها إلى جانب الجيش التركي في مواجهة حزب العمال الكردستاني بداية التسعينات من القرن الماضي. وتعمل المجموعة على استعادة أمجاد تركيا وتاريخها في توحيد الشعوب التركية في دولة واحدة،